

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York



البعثة الدائمة
لدولة الامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك



كلمة

معالي راشد عبد الله النعيمي
وزير الخارجية
ورئيس وفد
دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام
الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها السابعة والخمسين

نيويورك في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢

نيويورك في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١

نيويورك في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم
ولبلدكم الصديق الجمهورية التشيكية بخالص التهئة على
انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، ونحن
على ثقة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية ستساهم في تحقيق
الأهداف المرجوة منها متمنين لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق
والنجاح.

كما أتوجه بالشكر إلى سلفكم معالي الدكتور سيونغ سو لما
بذله من جهود قيمة في إدارة أعمال الدورة السابقة.

وفي هذا الصدد نتقدم بالتهئة والترحيب بانضمام الاتحاد
السويسري إلى عضوية المنظمة الدولية، ونتطلع بإيجابية إلى
انضمام جمهورية تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة، مما يعزز من
عالميتها.

كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي أنان على قيادته
الحكيمة وسعيه الدؤوب لتعزيز فعالية دور الأمم المتحدة في إحلال
وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في العالم.

السيد الرئيس،

تجتمع دول العالم في دورة جديدة للجمعية العامة، يحدوها الأمل في التوصل إلى حلول أكثر فاعلية وشفافية للمشاكل القائمة على أسس و مبادئ العدالة والإنصاف وإحلال السلام في العالم الذي يعاني أساساً من خلل في استقرار العلاقات الدولية. إن أكثر من نصف سكان العالم يعانون من الفقر والجوع والأمراض المعدية والحروب الأهلية والإقليمية. وما زالت هناك دول تحتل أراضي الغير. الأمر الذي يجعل العديد من مناطق العالم، تعيش حالة من التوتر وعدم الاستقرار الذي بدوره يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

بقدر ما يزداد حجم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي يزداد إدراكنا لأهمية الإمتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة القانون الدولي في حل النزاعات و حالات الإحتلال القائمة بالوسائل والطرق السلمية .

السيد الرئيس،

في زمن العولمة والتطور السريع في تقنية المعلومات والاتصالات، أصبح العالم قرية صغيرة يمكن الوصول إلى جميع أطرافها، وباتت مصالح الدول متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض، ولم يعد بالإمكان التغاضي عن مشاكل ومعاناة الشعوب الأخرى لبعدها الجغرافي أو لاختلافها الثقافي والحضاري والعقائدي. فالأحداث التي يمر بها العالم تؤكد أن آثار الصراعات والحروب ومشاكل الفقر والمخدرات و الأمراض أينما كانت تمتد خارج نطاق حدودها الجغرافية، وتصل إلى الأماكن الآمنة وتزعزع استقرارها، لذلك فإن مسؤولية إقرار السلام والأمن الدوليين تقع

على عاتق كل الحكومات والدول بكل مؤسساتها وهيئاتها الحكومية وغير الحكومية، وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى الشراكة على المستوى العالمي تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات مدروسة وشاملة تأخذ بالاعتبار القوانين والأعراف الدولية والقيم الإنسانية والحضارية وحاجات الشعوب ومعاناتها.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدرك الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وتدرك أيضاً أن أمن الخليج العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي. كما أن حكومة دولة الإمارات، بقيادةها الرشيدة المتمثلة بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله ورعاه"، تؤمن بوجود حل النزاعات بالوسائل والطرق السلمية المستندة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أحكام القانون الدولي. ومن هذا المنطلق تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة جمهورية إيران الإسلامية إلى حل قضية احتلال إيران لجزرها الثلاث طناب الكبرى و طناب الصغرى وأبو موسى ثنائياً أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وتؤكد مرة أخرى على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث طناب الكبرى و طناب الصغرى وأبو موسى، وعلى أجوائها ومياها الإقليمية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الجزر الثلاث، باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد أظهرت دولة الإمارات جدية في رغبتها ونواياها الحسنة في حل قضية جزرها الثلاث سلمياً أكثر من مرة، وذلك من خلال قيام سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بزيارتين إلى طهران، إلى جانب العديد من الزيارات

المتبادلة بين الطرفين. وتأمل دولة الإمارات أن تساهم تلك الزيارات في تحقيق مزيد من التقارب في وجهات النظر بين البلدين، والتوصل إلى حل سلمي لقضية جزرها الثلاث ترسيخاً لدعائم الأمن والسلم الإقليمي والدولي، وتعزيزاً لمبدأ الحوار والتعايش السلمي وحسن الجوار وبناء الثقة.

السيد الرئيس،

لقد شهدنا خلال هذه الدورة تطورات جديدة اتسمت بالإيجابية فيما يتعلق بالمسألة العراقية وأمن المنطقة وإستقرارها. إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترحب بقبول العراق بعودة مفتشى الأمم المتحدة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يجنب العراق والمنطقة الكوارث والمآسى. و إننا نتطلع الى تعاون حقيقي مشترك مبنى على الميثاق و القرارات الدولية، وصولاً الى الإستقرار و التعاون بين دول المنطقة، و حل جميع المشاكل القائمة والتي أعاقت و تعوق الثقة و الإستقرار و التعاون. وانا نحث المجتمع الدولي على تعزيز هذه الخطوة العراقية وبذل مزيد من الجهد لحل المسائل العالقة بين العراق والأمم المتحدة سلمياً، و رفع العقوبات عن الشعب العراقي الذي عانى من جراءها طوال إثنى عشر سنة. و نرحب أيضاً بالتوجه الإيجابي الذي أبدته الحكومة العراقية تجاه إعادة الإرشيف الوطني لدولة الكويت الشقيقة وممتلكاتها، وندعوه إلى إبداء المزيد من النوايا الحسنة والخطوات الفعالة لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين ومواطني الدول الأخرى، وإعادة باقي الممتلكات الكويتية، واحترام سيادة دولة الكويت الشقيقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما أننا نجدد تمسك دولة الإمارات العربية المتحدة بقرار القمة العربية في بيروت مارس 2002 الراض لاستخدام القوة أو

التهديد باستخدامها ولأي عمل عسكري موجه ضد العراق لكي نجنب المنطقة تبعات حرب أخرى نحن في غنى عنها، مع تأكيدنا على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية و السيادة الإقليمية للعراق الشقيق .

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر بقلق شديد تجاه الأحداث الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتعاطف وتتضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته، وتندد بالإعتداءات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطالب بتحريك المجتمع الدولي وبالذات الدول الكبرى المؤثرة، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لإلزام إسرائيل بالوقف الفوري لكل أعمال القتل والهدم والحصار والتشريد لأبناء الشعب الفلسطيني. إننا نجدد تأييدنا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا الصدد فإننا نعيد التأكيد على مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت والتي تتضمن منهجية لحل عادل وشامل يضمن حقوق الطرفين، وكذلك ماورد في خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في إقامة الدولة الفلسطينية. كما نطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها للتعهدات التي أبرمتها في إطار عمليات السلام واستئناف محادثات السلام استناداً إلى قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن و لاسيما القرارات 181 و 242 و 338 و 1397 و 425 والتي تطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف إلى حدود عام 1967، ومن الجولان السوري إلى ما قبل 1967/6/4 ومن مزارع شبعا

اللبنانية، وإزالة المستوطنات من كل الأراضي الفلسطينية
والعربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

السيد الرئيس،

إن استتباب الأمن والسلم في الشرق الأوسط والخليج العربي
يتوقف بشكل أساسي على تطبيق مفهوم أكثر شمولية وشفافية
لنزع أسلحة الدمار الشامل. إن امتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة بما
فيها الأسلحة النووية يشكل تهديدا مباشرا لأمن المنطقة والأمن
الدولي. وعليه فإننا نكرر مطالبتنا بقيام المجتمع الدولي والهيئات
الدولية المعنية بنزع السلاح بالضغط على إسرائيل بكل الوسائل
المؤثرة، لحملها على التخلص من الأسلحة النووية، وإخضاع
مفاعلاتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك
من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في
ذلك النووية منها في الشرق الأوسط والخليج العربي كما هو
الحال في مناطق أخرى في العالم.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تراقب بقلق شديد التوتر
المتصاعد بين الهند وباكستان، وإننا ندعو الدولتين المتنازعتين
إلى التعامل مع خلافاتهما من منطلق الإحساس بالمسؤولية
السياسية والأمنية المشتركة تجاه المنطقة والعالم، والعمل على
عودة المفاوضات الثنائية فيما بينهما لحل الخلافات القائمة
بالوسائل والطرق السلمية تعزيزا للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

إن ظاهرة الإرهاب الدولي تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار الدول والأمن الدولي والاقتصاد العالمي. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تدين عمليات الإرهاب، مهما كانت أسبابها ومصادرها، فإنها تؤكد التزامها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتجدد دعوتها إلى عقد مؤتمر عالمي للإرهاب يتم من خلاله الاتفاق على تعريف واضح بشأنه، استنادا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الإقليمية و الدولية.

السيد الرئيس،

لقد أثبتت الأحداث السياسية والتاريخية أن التدهور الاقتصادي والفقر وندرة المياه والمديونية والاحتلال الأجنبي تهدد مصادر العيش والأمن للإنسان، وهي سببا رئيسيا لنشوب الصراعات والعنف والتطهير العرقي وعدم الاستقرار، وعلى هذا الأساس أكد قادة دول العالم في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد مؤخرا في مدينة جوهانسبيرغ في برنامج العمل والبيان السياسي، على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة لمعالجة هذه المشاكل، وضرورة توفير الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي. وعليه تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة حكومات الدول المتقدمة إلى الالتزام بما تم الاتفاق بشأنه في قمة جوهانسبيرغ لا سيما ما يخص الدول النامية والفقيرة والدول الأقل نموا، وبالذات في المجالات المالية كما جاء في توصيات مؤتمر تمويل

التنمية والتي طالبت الدول المتقدمة بالمساهمة بنسبة 07% من ناتجها القومي لمساعدة الدول النامية والفقيرة لتنفيذ برامجها الإنمائية. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة في التلبية والمبادرة في تقديم المعونات والمساعدات الإنمائية والمالية والإنسانية إلى العديد من الدول، لاسيما الدول النامية المتضررة من نتائج الحروب الأهلية والإقليمية والكوارث الطبيعية. كما نحث المؤسسات المالية الدولية على انتهاج سياسات مالية أكثر توازناً وعدلاً، تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن الدول النامية، وإعطائها الفرصة للمشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بالتنمية والبيئة المستدامة، ومساعدتها للمشاركة في مضمار الأسواق العالمية بما يساهم في تنمية وتنشيط اقتصادها ويجعلها عضواً منتجاً وفاعلاً في استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.

السيد الرئيس،

وختاماً نأمل أن تحقق مداولاتنا حول بنود جدول أعمال الدورة الحالية نتائج ايجابية تعزز من دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم و الأمن الدوليين وفي جعل العالم مكان أفضل للبشرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.